



المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان، سيغريد كاغ، تفتتح المهرجان السينمائي. المصدر: مركز الأمم المتحدة للإعلام

في هذا العدد

صفحة ١- خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠٢٠-٢٠٠٠

صفحة ٢- منسّق الشؤون الإنسانية يدعو إلى تجديد الدعم لعرسال

صفحة ٤- المساعدة النقدية من خلال بطاقة مشترّكة جديدة

صفحة ٥- تقييم أثر الأزمة السورية على لبنان

صفحة ٦- مستجدات التمويل

صفحة ٦- الأمم المتحدة في لبنان تستضيف مهرجانها السينمائي الأول صفحة ٧- ١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

صفحة ٩- قصة نور

هذا الشهر في لبنان

هذا الشهر، تمّ إنجاز وضع خطة لبنان للاستجابة للأزمة لفترة ٢٠١٧. وهي تقترح، لعام ٢٠١٧، خطّةً بقيمة ٢٨ مليار دولار هدفها توفير المساعدة الإنسانية، والحماية، والخدمات الأساسية ٢٨ مليون شخص على درجة عالية من الضعف، فضلاً عن الاستثمار في البنى التحتية والاقتصاد والمؤسسات في لبنان. ما زالت الاحتياجات الإنسانية هي نفسها في تشرين الثاني/نوفمبر، وأصبح الاستعداد لفصل الشتاء المقبل محور التركيز الأساسي بالنسبة للشركاء في المجال الإنساني. وفي هذا الإطار، زار المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان ومنسق الشؤون الإنسانية بلدة عرسال، سعياً منه لحشد الدعم المتجدّد لواحدة من أكثر المناطق ضعفاً وعدم استقراراً في البلاد، برفقة وفد من ممثلي الأمم المتحدة في لبنان. فشدّد الوفد على الحاجة لدعم دولي إضافي للمناطق الحدودية الضعيفة مثل عرسال، لا سيّما في ضوء اقتراب فصل الشتاء، من أجل ضمان تجهيز اللاجئين لمواجهة البرد والثلوج التي تنتظرهم. وفي اكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وضع الشركاء موضع التنفيذ بطاقة مشتركة جديدة تجمع بين المساعدات الغذائية، والتحويلات النقدية المتعددة الأغراض، والمساعدة في فصل الشتاء، والمساعدات النقدية للتعليم. هذه البطاقة تعكس جانب ذلك، صادف يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ اليوم العالمي للقضاء على العنف ضدّ المرأة، وكذلك انظلاق حملة السنة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي لهذه السنة. أخيراً، في ما الجهات المانحة لدعم خطة لبنان للاستجابة للأزمة، فتكون قد أمّنت حتى اليوم ٥٠% تقريباً من حجم تمويلها.

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧ - ٢٠٢٠

خطة الاستجابة لعام ٢٠١٧ تهدف للوصول إلى ٢,٨ مليون شخص ضعيف في لبنان

تم وضع اللمسات الأخيرة على خطة لبنان للاستجابة للأزمة لفترة ٢٠١٧-٢٠١٠ في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٦. بعد مضي ستّ سنوات في الأزمة، وعلى الرغم من أنّ المستويات المرتفعة من المساعدة جنّبت تدهوراً حاداً، لا يزال الوضع الإنساني هشّاً. لم يتحقق الاعتماد على الذات بين اللاجئين: فالاستجابة بالكاد تتمكّن من إبقاء الفئات

نقاط رئيسية

- أكثر من مليار دولار أميركي تم تخصيصها دعماً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة، ما يوازي ٥٠% من متطلبات الخطة تقريباً.
- المنسق المقيم في لبنان ومنسق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن ممثلي الأمم المتحدة، يزورون عرسال، إحدى المناطق الأكثر ضعفاً وعدم استقراراً في لبنان.
- وزارة الشؤون الاجتماعية تنظم مؤتمراً رفيع المستوى لمناقشة آثار الأزمة السورية في لبنان.
- مسرح الجميزة في بيروت يستضيف أول مهرجان سينمائي لأفلام الأمم المتحدة في لبنان والمنطقة.
- إطلاق حملة الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات.

أرقام (بدءاً من ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٦)

٠٠٠٠ ١١ م ١١٥٠٠ ١١٠ ١٠٠١ ١٠٠١ ١٠٠١

العدد اللقديري للرجلين	1,500,000
عدد اللاجئين المسجّلين	1,017,433
52.1 % P 47.9 % ®	53 % 👫
عدد العائدين	35,000
عدد اللاجئين الفلسطينيين من سوريا	30,675
عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان	277,985
عدد اللبنانيين الضعفاء	1,500,000
عدد السكان اللبنانيين	4,400,000

تابعونا عبر تويتر

Twitter: @OCHALebanon @UNLazzarini



الأكثر ضعفاً واقفةً على قدميها. في غضون ذلك، لا تزال مخاطر التوترات الطائفية عالية مع استمرار اعتبار المجتمعات المضيفة أنّ هناك تنافساً على الخدمات والموارد المحدودة.

بناءً على إنجازات السنوات السابقة، تم تصميم خطة لبنان للاستجابة للأزمة لفترة ٢٠١٧-٢٠٠٠ للاستجابة للاحتياجات المتطورة على أرض الواقع من خلال التدخلات المتكاملة التي تعزز بعضها بعضاً في الشؤون الإنسانية وتحقيق الاستقرار. إنّ الخطة تحافظ على تركيز قوي على المساعدات الإنسانية للمجتمعات الضعيفة، ولكنّها أيضاً، وتماشياً مع الالتزامات المعلنة في مؤتمر لندن حول سوريا، تسعى باستمرار لتوسيع الاستثمارات والشراكات وتقديم نماذج لتحقيق الاستقرار كمرحلة انتقالية نحو استراتيجيات التتمية على المدى الطويل.

وتقترح خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٧، نداء تمويل بقيمة ٢,٨ مليار دولار أميركي لتوفير المساعدة الإنسانية والحماية لـ7,٨ مليون شخص ضعيف، بالإضافة إلى الاستثمار في الخدمات والاقتصادات والمؤسسات للوصول إلى المجتمعات الأكثر ضعفاً. وعلى غرار العام الماضي، تهدف الخطة للوصول إلى ١,٩ مليون شخص من الأكثر ضعفاً للحماية والمساعدة المباشرة، و ٢,٣ مليون شخص لتقديم الخدمات من خلال النظم الوطنية والانتعاش الاقتصادي الاجتماعي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٠٪ عن العام الماضيي.

منستق الشؤون الإنسانية يدعو إلى تجديد الدعم لعرسال

اللاجئون يواجهون احتياجات ملحة في هذه المنطقة المحرومة



المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية فيليب لازاريني يناقش المشاكل التي تواجه عرسال. المصدر: مكتب تتسيق الشؤون الإنسانية.

تُعتبر عرسال، الواقعة عند الحدود الشرقية للبنان مع سوريا، من أكثر المناطق ضعفاً وعدم استقراراً في لبنان. كذلك، تشهد هذه المنطقة نسبةً عاليةً جداً من النازحين السوريين المتمركزين فيها، كما إنها عانت من انعدام متزايد للاستقرار منذ اندلاع الاشتباكات المسلّحة في العام ٢٠١٣. فضلاً عن ذلك، عانت المنطقة منذ ما قبل الأزمة السورية بسبب غياب الدعم الحكومي المركزي.

في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام وفد بقيادة المنسّق المقيم للأمم المتحدة ومنسّق الشؤون الإنسانية فيليب لازاريني، بزيارة عرسال

لتقييم الوضع الإنساني على الأرض. وضمّ الوفد أيضاً ممثلة

تُعتبر عرسال، الواقعة عند الحدود الشرقية للبنان مع سوريا، من أكثر المناطق ضعفاً وعدم استقراراً في لبنان.

> المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ميراي جيرار، وممثّلة اليونيسف تانيا شابويسات، وممثّل برنامج الأغذية العالمي دومينيك هنريك. استمع الوفد إلى أعضاء المجلس البلدي المنتخَب حديثاً للاطلاع على الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي في البلدة، كما التقي بالجيش اللبناني في اللَّبوة. فضلاً عن ذلك، ناقش أعضاء الوفد المسائل والتحديات التشغيلية مع ممثلي ائتلاف المجتمع المدني، والمنظّمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في المنطقة.

أخيراً، زار الوفد أسرةً من اللاجئين التي نزحت من القصير في حزيران/يونيو ٢٠١٣، فضلاً عن صاحب دكّان في البلدة.

أبرز التحديات التي تواجه عرسال

الأمن والقدرة على الوصول: تشهد عرسال وضعاً غير مستقر منذ العام ٢٠١٣ بشكلٍ خاص، بسبب الاشتباكات بين مختلف الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة والمشاركة في النزاع السوري التي كانت تنسحب نحو المناطق الجبلية. حتى اليوم، ما زالت تُسجَّل عمليات عسكرية يحاول من خلالها كلّ فريق فرض سيطرته على هذه المنطقة الحدودية. ومع أنّ آخر أحداث عنف، أي تلك التي نشبت في تموز /يوليو وتشرين الأول/كتوبر ٢٠١٦، أدّت إلى تعليق الأنشطة الإنسانية غير الحيوية لعدّة أيام، إلا أنّ المساعدة الإجمالية ما زالت تُؤمّن بشكلٍ منتظم من خلال المنظمات غير الحكومية المحليّة والدوليّة، وبدعم من صناديق ووكالات الأمم المتحدة.

التمركز الكبير للاجئين: تستضيف عرسال ٤٠٢٨٠ لاجئاً، أي ما يفوق المجتمع اللبناني المضيف في البلدة بأكثر من ١٥%. وقد بدأ اللاجئون بالوصول إلى عرسال بعد معركة القصير (نيسان/أبريل – حزيران/يونيو ٢٠١٣). جديرٌ بالذكر أنّ عرسال قد اختبرت تدفقات هائلة للاجئين مرّتين: في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤، إثر اشتباكات في منطقة القلمون في سوريا.

مستوى الضعف: يعتبر ٨٦% من اللاجئين السوريين في عرسال شديدي الضعف و٨٨ ضعفاء بشكلٍ مرتفع، مما يجعل عرسال إحدى المناطق الأكثر ضعفاً في لبنان. ويتشابه اللاجئون السوريون في عرسال مع اللاجئين السوريين الآخرين الموزعين في البقاع من حيث مستوى ضعفهم. فيعيش أكثر من ٧٠% من اللاجئين في عرسال في مخيمات غير رسمية، مما يجعلهم يعتمدون اعتماداً كبيراً على المساعدات التي تقدّمها الجهات الإنسانية. وتبلغ هذه التبعية أشدها في فصل الشتاء، لا سيّما وأنّ عرسال بلدة تقع على علق مرتفع، يبلغ ١٥٥٠ متراً.

ارتفاع الضغوطات على المجتمعات المضيفة: إنّ التمركز الهائل للاجئين السوريين في عرسال يستنزف الموارد المحدودة، ويزيد من معدّل الفقر والتوترّات الاجتماعية بين مختلف الجماعات المحلية. من هنا، تدعو الحاجة إلى تعزيز دعم المجتمع المضيف لمساعدته على التأقلم مع الوضع القائم.

جهودٌ واسعة النطاق لدعم الفئات السكّانية الضعيفة

في حين لم تستأنف وكالات الأمم المتحدة حضورها الفعليّ في عرسال منذ آب ٢٠١٤، عند نشوب النزاع بين الجيش اللبناني ومجموعاتٍ مسلّحة في المنطقة، يستمرّ تقديم الدعم من خلال الشركاء في المنظمات غير الحكومية المحلّية والدوليّة التي تعمل في المقام الأول من خلال الموظفين المعيّنين محلياً. بإمكان هؤلاء الشركاء الوصول إلى معظم السكان المتضررين في المنطقة حيث يتلقّى حوالى ٨٥% من اللاجئين في عرسال بطاقاتٍ إلكترونية يمكنهم استخدامها لشراء المواد الغذائية من محلات تجارية محليّة متعاقدة مع برنامج الأغذية العالمي، في



مخيّمات غير رسمية في عرسال. المصدر: مكتب تتسيق الشؤون الإنسانية

حين يجري تقديم المساعدات الشتوية من خلال بطاقات تُستخدَم للحصول على الوقود وعبر تحسين المسكن لمقاومة الظروف الجوية. أما الشركاء في مجال التعليم، فيعملون من خلال إنشاء آليات للمساعدة في إنجاز الفروض وتوفير اللوازم المدرسية للطلاب. وبهدف تعزيز لغة الحوار بين المجتمع المضيف واللاجئين، قام الشركاء بتدريب موظفي البلدية حول إشراك المجتمع المحلي ومنع النزاعات. هذا ونشط الشركاء أيضاً في توفير التدريب على مهارات العمل لشباب لبنانيين وسوريين من أجل تعزيز قدرتهم على العمل.

هذا ولا يزال الوصول إلى مشارف بلدة عرسال، وهي منطقة جبلية بمحاذاة سوريا، يشكّل تحدّياً، مما يؤثر على ما يُقدّر بنحو ٨٠٠٠ شخص. فالجيش اللبناني يحافظ على نقاط التفتيش المحيطة بالبلدة، ولكنه غير قادر على ضمان

لم تتواجد وكالات الأمم المتحدة بشكلٍ فعليّ في عرسال منذ آب ٢٠١٤، لكن تستمرّ أعمال مراقبة الأوضاع ودعم أنشطة المنظّمات غير الحكومية.

سلامة العاملين في المجال الإنساني خارج نقاط التفتيش، وذلك بسبب وجود جماعات مسلحة مختلفة مشاركة في القتال في سوريا. ومن أجل الحصول على المساعدة والخدمات داخل البلدة، بإمكان النساء والأطفال والرجال السوريين الحاملين أوراق الإقامة، المرور عادةً عبر نقاط التفتيش هذه، ويخضعون لحظر تجوّل اعتباراً من الساعة السادسة مساءً. هذا وقد تم إنشاء مكتب للأمن العام في عرسال لتقديم وثائق الإقامة المجانية للاجئين السوريين. ولكنّ بعض اللاجئين أقرّوا باستمرار صعوبة الحصول على وثائق والتحرك عبر نقاط التفتيش، خصوصاً عند وقوع حوادث أمنية.

منستق الشؤون الإنسانية يؤكد التزام الأمم المتحدة بعرسال

شدد المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان ومنسق الشؤون الإنسانية خلال جولته في المنطقة، على الحاجة إلى دعم دولي إضافي للمناطق الحدودية الضعيفة مثل عرسال، لا سيّما في ظلّ اقتراب فصل الشتاء، قائلاً: "عرسال هي واحدة من العديد من البلديات اللبنانية التي تستضيف بسخاء عدداً كبيراً من اللاجئين. ومع اقتراب فصل الشتاء بسرعة، تبقى الأولوية بالنسبة إلينا أن نضمن تجهيز الناس في هذه المنطقة المعزولة والعالية الارتفاع لمواجهة البرد والثلوج التي تنتظرهم. من الواضح أنّ هناك حاجة لمزيدٍ من الدعم، وهذا ما نسعى إليه جميعاً، بل إنه واحدٌ من أهداف زيارتنا، ألا وهو لفت الانتباه إلى الوضع هنا."

هذا وأكّد المنسّق المقيم للأمم المتّحدة في لبنان ومنسّق الشؤون الإنسانية النزام الأمم المتّحدة بالعمل مع الحكومة والبلديات والجهات الدولية المانحة من أجل تلبية احتياجات كلِّ من المجتمع المضيف واللاجئين في عرسال، قائلاً: "هذا العام، استطاعت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها توفير دعم أفضل وأكثر ملاءمة للسكان في عرسال مقارنة مع السنوات السابقة، وذلك بفضل الجهات الدولية المانحة والتعاون المستمر مع البلديات المحلية وحكومة لبنان. وسوف نستمر في العمل بالشراكة مع هؤلاء بحيث يمكن تلبية احتياجات المجتمع ككل."

شدد المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان ومنسق الشؤون الإنسانية، فيليب لازاريني، على الحاجة لدعم دولي إضافي للمناطق الحدودية الضعيفة لا سيما في ضوء اقتراب فصل الشتاء.

المساعدة النقدية من خلال بطاقة مشترّكة جديدة

دمج المساعدات النقدية في بطاقة مشتركة

تماشياً مع التزامات مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، يقوم الشركاء في المجال الإنساني بتعزيز برامجهم القائمة على النقد كطريقة رئيسية لتقديم الاستجابة في لبنان. في ١ كانون الأول/ديسمبر، قام برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد النقدي اللبناني بوضع حيز التنفيذ استخدام "بطاقة مشتركة" جديدة من خلال مذكرة تقاهم.

مع إدخال البطاقة المشتركة، سوف يتمكّن أكثر من ١٠٠٠٠٠ لاجئ يُعتبرون الأكثر ضعفاً اقتصادياً من الاستفادة من البرامج الإنسانية المختلفة من خلال وسيط واحد. عن طريق البطاقة المشتركة، يحصل اللاجئون على مساعدات غذائية، والتحويلات النقدية الشهرية متعددة الأغراض، ودعم لمساعدة الأطفال اللاجئين للالتحاق والبقاء في المدرسة، والمساعدة في فصل الشتاء من تشرين الثاني/نوفمبر حتى في فصل الشتاء من تشرين الثاني/نوفمبر حتى آذار/مارس، و/أو حماية نقدية لمساعدة اللاجئين

مع إدخال البرا الب

البطاقة المشتركة الجديدة. المصدر: برنامج الأغذية العالمي

ئعتبرون الأكثر ضعفاً اقتصادياً سيتمكّنون من الاستفادة من البرامج الإنسانية المختلفة من خلال بطاقة واحدة.

في فترات محنة قاسية. عبر استخدام البطاقة نفسها، يمكن للاجئين الحصول على المساعدات الغذائية في أيِّ من ٤٨٠ محل تجاري متعاقد مع برنامج الأغذية العالمي أو سحب الأموال التي يتم تحميلها بشكلٍ منتظم من أي جهاز صراف آلى في مختلف أنحاء لبنان.

ويهدف دمج المساعدات النقدية لتبسيط العملية على المستفيدين الذين لديهم الآن بطاقة واحدة فقط لجمعها وتتبّعها، وكذلك لزيادة الفعالية للوكالات والشركاء.

الاعتماد على النقد لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان

تتجاوز فوائد نظام البطاقة المشتركة مجرد الراحة للمستفيدين. فالمساعدات النقدية تعطي المتلقين المرونة اللازمة لتحديد أولويات احتياجاتهم الخاصة، بدلاً من الاعتماد على ما تمّ تكليف المنظمات الإنسانية بتقديمه وتجهيزها لذلك. فالمتلقّون يعرفون أفضل من أي شخص احتياجاتهم الفردية في شهرٍ معين، سواء كان ذلك المال للإيجار، لمحلات البقالة، أو للدواء. قطعاً، تقدم المساعدة النقدية أيضاً المزيد من الكرامة للفئات الضعيفة من السكان، حيث تكفل لهم المزيد من الخيارات والسيطرة على حياتهم الخاصة.

هناك أيضاً فوائد هامة للمنظمات باستخدام المساعدات النقدية لتلبية الاحتياجات. فمع نمو توافر نظم المدفوعات الرقمية، أصبح إيصال المساعدات النقدية أقل كلفةً وأكثر أماناً وشفافية. بالنسبة لمنظمات الإغاثة، هذا يعني انخفاض كبير في التكاليف التشغيلية، وانخفاض احتمال ازدواجية الدعم، وتبسيط وتوحيد والمعلومات. وهذا يعني أيضاً المزيد من المساعلة، حيث أصبح من الأسهل، وبطرقٍ عدّة، تتبّع مقدار التمويل الذي يصل إلى فئات معينة من السكان المحتاجين.

أخيراً، إنّ استخدام المساعدات النقدية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير ومنسع الرقعة على الاقتصادات المحلية. فعندما يشتري المتلقون ما يحتاجون إليه محلياً بدلاً من الحصول عليه مباشرة من منظمة دولية، هذا يعزز الأسواق المحلية، ويولّد فرص عمل، ويزيد دخل المنتجين المحليين. وبهذه الطريقة، يمكن للاعتماد على النقد لتلبية احتياجات معينة أن يؤدي أيضاً لزيادة الدعم للعمليات الإنسانية من قبل السكان المضيفين، الذين يرون الفوائد التي تعود على الاقتصاد المحلي.

تشمل مزايا المساعدات النقدية زيادة حرية الاختيار والكرامة للمستفيد، وزيادة الكفاءة والمساءلة، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية على الاقتصاد المحلي.

تقييم أثر الأزمة السورية على لبنان

مؤتمر رفيع المستوى يستطلع الفرص المتاحة للبنان



المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية فيليب الزاريني يناقش تأثير الأزمة السورية في لبنان. المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، وتمكين لبنان من أداء دور استراتيجي في إعادة إعمار سوريا في المستقبل.

شكّلت الإمكانيات المتوفّرة أمام لبنان للاستجابة للأزمة السورية محور مؤتمر رفيع المستوى عُقد في بيروت في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، من تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع جمعية دلتا ومنظّمة فريدريش إيبرت الألمانية. حمل المؤتمر عنوان "كيف نحوّل قضية النازجين إلى فرصة للبنان؟"، وجمع وزراء لبنانيين، ومسؤولين في الأمم المتّحدة، وسفراء، وخبراء إقتصاديين، وممثلين عن البلديات، ومنظّمات غير حكومية، لمناقشة سبل التغلّب على التحديات

تعزيز التضامن الدولي مع لبنان

أشاد المنسق المقيم للأمم المتحدة في لبنان ومنسق الشؤون الإنسانية، فيليب لازاريني، بلبنان لاستضافته عدداً كبيراً من اللاجئين، قائلاً: "تعترف بسخاء اللبنانيين والتزامهم الاستثنائيين في ما يتعلق بإظهار التضامن وحسن الضيافة؛ إنه أمر لا مثيل له"، مضيفاً: "لهذا، يجب أن ندافع عن التضامن الدولي مع لبنان. إنّ الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الاستقرار اللبناني من خلال الاستثمار في السلم والأمن والحوكمة والتنمية. كما إننا نقوم بمعالجة أبرز التحديات القائمة منذ ما قبل الأزمة، وندعم البلديات في محاولتها تحسين المناطق التي كانت مهملة لعدة عقود".

وردًا على سؤالٍ يتعلّق بمناطق "الملاذ الآمن" في سوريا، ذكّر لازاريني الحضور أنّه ما من "مناطق آمنة" في سوريا حالياً، وأنّ إنشاءها مرهونٌ بموافقة جميع الأطراف المعنية. كما شدّد على أنّ حلّ أزمة اللاجئين السوريين يتمثّل بإيجاد حلّ سياسي للنزاع في سوريا، وطالما لم يتم التوصل إلى حلّ سياسي، لا يمكن تصوّر العودة. وأضاف أنّ جوهر إعادة اللاجئ لوطنه طوعياً هو العودة والإندماج من جديد في أمانٍ وكرامة، تماشياً مع مبدأ عدم الإعادة القسرية، وذلك لضمان أنّ العودة هي حلّ دائم ولا تولّد دورةً أخرى من التشرد.

الفرص المقبلة

في خلال المؤتمر، شدّد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس على علاقة لبنان الممتازة مع الأمم المتّحدة، مشيراً إلى أنّ "على لبنان يستعدّ ليصبح قاعدةً من قواعد بناء سوريا الجديدة."

معترفاً بالتبعات المتعددة والمستمرة التي تخلفها الأزمة السورية على لبنان، صاغ المؤتمر سلسلة من التوصيات، شملت الوصول إلى إجماع سياسي بشأن سياسة وطنية محددة؛ وتعزيز حسّ التسامح والتقبّل للاجئين؛ والاستثمار في تطوير البنى التحتية؛ وتطوير القروض الصغيرة والبالغة الصغر؛ وإعداد خطة اقتصادية شاملة لتأميم القطاع الصناعي؛ وتمكين القطاع العام وتعزيز مؤسسات الدولة؛ وزيادة تمثيل المنظّمات السورية في المؤتمرات؛ وتهيئة الاقتصاد اللبناني للاستفادة من إعادة إعمار سوريا.

"على لبنان أن يستعدّ ليصبح قاعدة من قواعد بناء سوريا الجديدة."

وزير الشؤون الاجتماعية، رشيد درباس

مستجدات التمويل

بحلول نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم المانحون ما يوازي المليار دولار تقريباً (تحديداً ١٠٠٤١،٠٣٠،٧٠٤ دولاراً أميركياً) دعماً لخطة لبنان للاستجابة للأزمة. ومع الأخذ بعين الاعتبار ترحيل ١٨٦ مليون دولار تتعلق بالخطة، هذا يمثل ٥٠٪ تقريباً من الاحتياجات العامة لعام ٢٠١٦ والبالغة قيمتها ٢,٤٨ مليار دولار.

إعتباراً من تشرين الثاني ٢٠١٦، بلغت قيمة المبالغ المخصصة لدعم خطة لبنان للاستجابة للأزمة مليار دولار أميركي تقريباً.

الأمم المتحدة في لبنان تستضيف مهرجان الأمم المتحدة السينمائي مجموعة متنوعة من الأفلام تسلّط الضوء على قصص شخصية تحكى عن الأمل والتصميم

في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، غصت صالة مسرح الجميزة في بيروت بمئات الأشخاص الوافدين للمشاركة في فعاليّات مهرجان الأمم المتحدة السينمائي الأوّل في لبنان والمنطقة الذي نظّمته الأمم المتحدة في لبنان احتفاءً بيوم المنظومة الدولية. وعرض المهرجان مجموعةً متتوّعةً من الأفلام التي تتقاطع مواضيعها مع رسالة الأمم المتّحدة وأهداف لبنان.

افتتح المهرجان بكلمة للمنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ، شدّدت فيها على أنّ "رسائل الأمم المتحدة، المشتركة إلى حدً كبير مع الشعب اللبناني واللاجئين السوريين والفلسطينيين، تتعلّق بصون الحقوق، وحسّ الانتماء، وبناء الدولة، وتحقيق التتمية والازدهار وتأمين الفرص المتساوية للجميع." وقد تتوّعت أفلام المهرجان التي وقع عليها الاختيار بين الأفلام الوثائقية التي تبرز دور الأمم المتحدة في ظروفٍ مختلفة، وأخرى تتضمّن قصصاً شخصية تحكي عن الأمل والتصميم في حالاتٍ من النزاع أو النزوح.



ممثلة مفوضية شؤون اللاجئين في لبنان ميراي جيرار تجيب عن الأسئلة في افتتاح المهرجان. المصدر: مركز الأمم المتّحدة للإعلام

التصدي للأفكار السلبية المتعلقة بالنازحين

كذلك، تضمّنت افتتاحية المهرجان فقرة أسئلة وأجوبة بإدارة ممثّلة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان ميراي جيرار. فشرحت السيدة جيرار كيف يندرج المهرجان ضمن حملة "معاً – الاحترام والسلامة والكرامة للجميع" التي تهدف إلى التصدّي للأفكار السلبية المتعلقة بالنازحين. وإذ شدّدت على المسؤولية المشتركة التي يتحمّلها المجتمع الدولي إزاء اللاجئين والمهاجرين، أشارت جيرار إلى قدرة الأفلام على تذكيرنا بأنّ الأرقام والإحصائيات التي نسمعها كلّ يوم تخفى وراءها أشخاصاً حقيقيين، لهم قصصهم الخاصة.

١٦ يوماً من النشاط لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي

حملة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات

"ستة عشر يوماً من النشاط" هي حملة عالمية تجري كلّ سنة من ٢٥ تشرين الثاني- الذي يصادف اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة- إلى ١٠ كانون الأول، أي يوم حقوق الإنسان. وتشكّل "حملة الستة عشر يوماً" مناسبة لحشد الطاقات من أجل العمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات حول العالم. وقد أطلقها في العام ١٩٩١ أوّل معهد للقيادة النسائية العالمية.

دعماً لمبادرة المجتمع المدني هذه، تدعو حملة الأمين العام للأمم المتحدة، بعنوان "اتّحدوا لإنهاء العنف ضدّ المرأة"، كلّ سنة، إلى العمل العالمي من أجل تعزيز التوعية عبر العالم وخلق فرص لمناقشة التحدّيات والحلول. وتحمل دعوة العام ٢٠١٦ عنوان "العالم برتقالي: إجمعوا الأموال لإنهاء العنف ضدّ النساء والفتيات".

وفي لبنان، اختارت فرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي موضوعاً محدّداً ليكمّل ذلك الذي تمّ اختياره عالمياً، وليعكس التحديات المحلية، وهو: "حماية النساء والفتيات وتمكينهنّ: مساءلة جماعية". وفي هذا الإطار، ستنظّم منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتّحدة مجموعةً متنوّعةً من الأنشطة في

سيتم تتظيم مجموعة متتوعة من الأنشطة في لبنان ضمن المحالة، تشمل معرض صور، وجلسات توعية، وعرض فيلم، ومؤتمر صحافي.

مهرجان الأمم المتّحدة

السينمائي الذي نُظّم في

مسرح الجميزة في بيروت

هو الأوّل من نوعه في

لبنان والمنطقة.

مختلف الأنحاء اللبنانية، تشمل معرض صور، وجلسات توعية حول مسائل محدّدة متعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومباراةً في كرة القدم، وعرض فيلم، وجلسات فنّ، ومؤتمراً صحفياً.

بيتٌ آمن ينقذ حياة النساء



ر : مكتب منسّق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

في اليوم الأوّل من حملة الستة عشر يوماً من النشاط، زارت المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ، برفقة السفيرة النرويجية لين ناتاشا ليند، "الدار" وهو أحد البيوت الآمنة التي أنشأتها منظّمة "أبعاد" لاستقبال النساء والفنيات الناجيات من العنف أو الشديدات التعرّض لخطر العنف. فتوفّر "الدار" مسكناً لنساءٍ من لبنان وسوريا وغيرهما، كما تؤمّن مجموعةً متتوّعةً من الخدمات الطبيّة، والقانونية، والنفسية الاجتماعية لتسهيل عملية الشفاء والتعافي.

خلال الزيارة، شدّدت المنسقة الخاصة على أهمية برامج الحماية، مشيرةً إلى أنّ البيوت الآمنة أنقذت حياة الكثيرات من النساء والفتيات اللواتي واجهنَ العنف. كما ركّزت السيدة كاغ على الأهمية الملحّة لإنهاء كافة أشكال العنف ضدّ النساء والفتيات، وتطبيق الآليات القانونية والمؤسساتية اللازمة لتوفير الحماية وضمان اللجوء إلى القانون.

حان الوقت لنكسر حاجز الصمت

في افتتاحية نُشرت في ثلاث صحفٌ لبنانية مهمّة، عالج المنسّق المقيم للأمم المتّحدة في لبنان ومنسّق الشؤون الإنسانية فيليب لازاريني، مسألة العنف الصامت. فكتب: "يجب ألا يكون المنزل العائلي مكاناً للعنف الصامت. المنزل العائلي هو مكان للحب، والحماية، والتنشئة. نحن لا نساعد عائلاتنا ومجتمعاتنا المحليّة إذا بقينا على صمتنا وحجبنا نظرنا عن الواقعة. مُهمّتنا أن نساعد أفراد عائلاتنا والجيران متى رأيناهم يُعانون بصمتِ".

مسلِّطاً الضوء على حقيقة أن لبنان قد اتخذ في السنوات القليلة الماضية خطواتِ هامة لمعالجة هذه المشكلة، قال منسق الشؤون الإنسانية إن هناك المزيد مما يجب تنفيذه، مشدّداً على أنّ الأمم المتّحدة وشركاءها على أهبّة

الاستعداد لدعم الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم الحكومة لبذل المزيد من الجهد لحمايتهم.

"يجب ألا يكون المنزل العائلي مكاناً للعنف الصامت" المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، فيليب لازاريني

> وختم السيد لازاريني بالقول: "علينا جميعاً أن نلعب دوراً ما لخلق مجتمع يضمن تمتّع النساء والفتيات بحريّة اختيار مستقبلهن، وقوّة للسعى وراء هذه الخيارات، والوسائل اللازمة لحماية أنفسهن ومن حولهن. إنّ موضوع حملة الـ١٦ يوماً لهذا العام هو "حماية وتمكين النساء والفتيات: مسؤولية جَماعية". ادعموني في نشر هذا النداء من اليوم فصاعداً، انطلاقاً من المنازل، إلى المدارس، فالجيران، وصولاً إلى الدولة".

حقائق أساسية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان

تتأثّر النساء والفتيات في لبنان بشكلٍ متفاوت بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث يخلف هذا الأمر عواقب وخيمة على رفاههنّ البدني والعاطفي والاجتماعي. على امتداد السنوات الثلاث الأخيرة، ٩٠ ولا تقريباً من حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المبلّغ عنها لدى مزوّدي الخدمات المتخصّصين، شملت نساءً وفتيات. أظهرت البيانات التي تمّ جمعها في لبنان أنّ النزوح يزيد من خطر التعرّض للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. فقد وقعت حوالى ٩١ ولا من الحالات المبلّغ عنها بعد وصول النازحين إلى لبنان. وما زالت الأمّهات في سنّ الطفولة، والفتيات المتزوّجات في سنّ مبكر، والفتيات والفتيان غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم، والنساء والفتيات نوات الإعاقة، والنساء الأكبر سنلًا، والنساء ربّات الأسر، الفئات الأكثر عرضةً للخطر. أما أكثر أنواع العنف شيوعاً، وفقاً للحالات المبلّغ عنها، فتشمل العنف الجسدي، المرتبط أساساً بالعنف ضمن الأسرة أو المنزل، والعنف الجنسي (كالاغتصاب أو الاعتداء الجنسي)، فضلاً عن الزواج القسري أو المبكر. وتشمل ١٨ % من جميع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المبلّغ عنها عنها عنها عنها عنها عنها عنها منها ٧٠ حالات اغتصاب.

فضلاً عن ذلك، ازدادت حالات الاستغلال الجنسي المبلّغ عنها على امتداد العامين الماضيين. ولعلّ الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، وعدم التمتّع برخصة إقامة قانونية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الملحّة، كلّ ذلك ساهم في زيادة خطر الاستغلال بالنسبة للنساء والفتيات والفتيان والرجال، بما في ذلك خطر الإتجار وممارسة الجنس من أجل البقاء على قيد الحياة. ويبدو أنّ احتياجات الناجين والناجيات تزداد تعقيداً بسبب تعدّد أنواع العنف والمخاطر الوشيكة، فضلاً عن المسائل الشائكة المتعلقة بالشق القانوني والصحة العقلية وتأمين المسكن. وفي حين تستمر الجهات الإنسانية الفاعلة بمساعدة الناجين والناجيات، تبرز عدّة عوائق ما زالت تمنع النساء والفتيات والرجال والفتيان المحتاجين للخدمات من التصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

قصتة نور

"أشعر أننى جاهزة للمضى قدماً..."

"ظننتُ أنني سأشعر دوماً بالحبّ والأمان، لكن للأسف، يمكن للواقع أن يكون أبعد بكثير ممّا نتمنّاه." بهذه الكلمات، تصف نور، ٢٩ عاماً، القادمة من إدلب في سوريا، معاناتها كامرأة تعرّضت للعنف في منزل ذويها ولاحقاً في منزل زوجها.

تروّجت نور عندما كانت في السابعة عشرة من العمر. كانت أصغر أفراد أسرتها، ولطالما شعرت بالخوف من أشقائها الذين لم يكونوا يتوانون عن ضرب شقيقاتها الأكبر سنّاً، بمباركةٍ من والدها.

تقول نور: "أجل، إنّ معاناتي البالغة في منزل أسرتي والوضع السيّء الذي عشت فيه دفعاني إلى قبول أوّل عرضٍ للزواج تلقيته. اعتقدت أنه، من خلال



منظّمة أبعاد غير الحكومية تدير جلسة توعية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي في مخيّم مؤقت. المصدر: أبعاد

الزواج، سأشعر بالسعادة والأمان أخيراً، وأنه ستكون لي حياة جميلة بعيداً عن الخوف والرعب اللذين كنت أشعر بهما دوماً لدى أهلي."

لسوء الحظ، لم تجرِ الأمور كما كانت نور تتوقع. فزوجها "لم يكن يهتم إلا بنفسه، وهمه الأساسي كان إشباع رغباته وتلبية احتياجاته." وكان يرغمها على ممارسة الجنس معه. فتقول نور: "لقد حوّل أحلامي إلى كوابيس، وباتت حياتي جحيماً." كانت نور تبكي على الدّوام، وقد غلب عليها الشعور بالقهر والعجز. كانت دائماً ما تشعر بالذل والانحطاط. فتضيف: "يرميك الاغتصاب الزوجي في عالمٍ من الخوف الدائم ويجرّدك من كلّ شيءٍ آخر." في نهاية الأمر، طلبت نور الطلاق.

في "الدار"، وهو بيت مجانيً مؤقت تديره منظمة أبعاد غير الحكومية لاستقبال النساء المعرّضات للخطر، أو الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وجدت نور عائلة داعمة لها، وقرت لها الحماية من العنف، وساعدتها على الثقة بنفسها من جديد. فتقول: "اليوم، أشعر أنني محظوظة لأنني تعلّمت الكثير من "الدار". تعلّمت كيف أعتمد على نفسي، وهذا أمرّ كنت قد نسيته. وتعلّمت كيف أتخطى الصعوبات. اليوم، أشعر أنني أقوى ومستعدة للمضيّ قدماً في حياتي."

"اليوم، أشعر أنني محظوظة لأنني تعلّمت الكثير من "الدار". تعلّمت كيف أعتمد على نفسي، وهذا أمر كنت قد نسيته. وتعلّمت كيف أتخطى الصعوبات. اليوم، أشعر أنني أقوى ومستعدّة للمضيّ قدماً في حياتي."

نور، لاجئة سورية في لبنان